

قصور الترتيبات الأمريكية لتأمين الملاحة البحرية: تعاني الإجراءات الأمريكية لتأمين الملاحة في منطقة الخليج العربي والبحر الأحمر من قصور واضح، أكده وقوف البحرية الأمريكية عاجزة أمام منع إيران من اختطاف السفن المدنية في مياه الخليج العربي، تحت حجج واهية، واكتفاء واشنطن بتسجيل هذه الحوادث، وهو الأمر الذي أدى إلى تقويض فاعلية قوة المهام المشتركة 153، والتي تهدف إلى تأمين الملاحة في مياه الخليج العربي.

لذلك، يحتاج النموذج الأمريكي نفسه إلى مراجعة؛ إذ إن واشنطن تفرط في الاعتماد على السفن المسيرة لمراقبة أي حوادث اختطاف محتملة للسفن، غير أنه في الواقع العملي، فإن إيران قامت باختطاف سفينتين مسيرتين أمريكيتين وانتزعت ما بهما من كاميرات، في سبتمبر 2022، قبل أن تضطر إلى إعادتهما إلى الولايات المتحدة بدون الكاميرات، بعدما واجهت مدمرات أمريكية. وتقوم إيران باستخدام الهندسة العكسية في محاولة لاستنساخ النماذج الأمريكية من الكاميرات، وهو ما يعزز القدرات الإيرانية في المراقبة والتجسس، أي إن الجهود الأمريكية لا تعاني فحسب من قصور، لكنها تُسهم بشكل غير مباشر في تعزيز قدرات إيران التكنولوجية.

غياب الأطر الإقليمية الفاعلة: كان أحد الخيارات لمواجهة التحديات التي تواجه الأمن البحري في منطقة الشرق الأوسط هو تأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في يناير 2020. ويهدف هذا المجلس إلى تأمين حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر. وعلى الرغم من أن تأمين الملاحة كان أحد أهداف المجلس، فإنه لم يرق بتأسيس أي قوات مشتركة لمواجهة تهديدات الأمن البحري، حتى بعد أن قام الحوثيون بشن سلسلة من الهجمات لتهديد الملاحة في البحر الأحمر، وكذلك تدفق الأسلحة الإيرانية على الحوثيين في اليمن بالمخالفة للحظر الدولي المفروض على توريد السلاح لليمن. لذلك، قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع الدول الإقليمية والدولية بتأسيس قوة المهام المشتركة (153) في أبريل 2022، وبلغ عدد أعضائها نحو 39 دولة. ويكشف ما سبق أن المجلس أخفق في مواجهة تهديدات الملاحة، وهو الأمر الذي من المرشح أن يستمر حتى في الصراع الأخير الجاري في غزة.

الهجمات الأمريكية ضد الحوثيين: قامت واشنطن بإطلاق عملية "حارس الازدهار" في ديسمبر 2023، وهي تحالف يضم 22 دولة بقيادة القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية (NAVCENT). ومنذ 17 أكتوبر 2023، وحتى 14 فبراير 2024، هاجم الحوثيون السفن التجارية أكثر من أربعين مرة، ونفذت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وآخرون، في 11 يناير 2024، ضربات مشتركة على 60 هدفًا للحوثيين ضد 16 موقعًا مختلفًا في اليمن. وعلى الرغم من الهجمات الأمريكية والبريطانية على الحوثيين؛ فلم تصبح

الولايات المتحدة تقديم الدعم الاستخباراتي للجهود العربية الرامية لتحرير مدينة الحديدة اليمنية من الحوثيين في منتصف 2018، أو حتى توفير المعدات اللازمة للمساهمة في جهود إزالة الألغام، وكانت التبريرات الأمريكية أن هذا الميناء هو الذي يتم من خلاله إدخال المساعدات الإنسانية.

كما أقدمت إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، بعد توليها الحكم على رفع اسم الحوثيين من قوائم الإرهاب الأمريكية، في فبراير 2021، وذلك تحت مزاعم عدم عرقلة مساعي إيصال المساعدات الإنسانية، وإن أكدت الإدارة حينها أنها تترك الأعمال "الخبيثة" للجماعة وعدوانها، مكثفية بفرض عقوبات على عدد من قياداتها، بل ولم يتغير الموقف الأمريكي حتى بعد تصعيد الحوثيين لتهديداتهم الإقليمية.

بناء على هذه الخلفية، من الصعب أن تشارك الدول العربية الولايات المتحدة في هجماتها ضد الحوثيين في اليمن، خاصة في ظل ادعائهم أنهم يوظفون مجهودهم الحربي لوقف الهجمات الإسرائيلية ضد المدنيين في قطاع غزة، بالإضافة إلى عدم امتلاك واشنطن رؤية إقليمية واضحة لكيفية مواجهة التهديدات النابعة من الحوثيين، فلا ينبغي إغفال أن التحركات الأمريكية الأخيرة ضد الحوثيين في اليمن كانت مدفوعة بالأساس بدعم إسرائيل في حربها ضد غزة. وليس من الواضح أن واشنطن تمتلك خططًا للحفاظ على الأمن البحري في المنطقة بعد انتهاء حرب إسرائيل على قطاع غزة في ظل قصور الجهود الأمريكية في الفترة السابقة على حرب 7 أكتوبر.

عولمة الأمن الإقليمي

تحظى أي مهددات للأمن البحري في المنطقة باهتمام القوى الكبرى المعنية، فالجهود السابق الإشارة إليها لتوفير الأمن البحري كانت بقيادة أمريكية، كما أنه بالرجوع إلى الحالات التاريخية السابقة لمواجهة مهددات الأمن البحري في المنطقة، كانت عملية مواجهة الأمن البحري عالمية. لذلك، فالصيغة التي تعد أكثر ملاءمة هي التي تتضافر فيها الجهود الإقليمية مع مثيلتها الدولية.

غير أنه نظرًا لانحياز الولايات المتحدة لإسرائيل في حربها ضد قطاع غزة، فإن الحوثيين قد استغلوا هذه الأزمة لتأكيد امتلاكهم القدرة على تهديد الأمن البحري، وفي حال أخفقت واشنطن في ردعهم عن تهديد أمن الملاحة، فمن المرجح أن يسعى الحوثيون لتوظيف نفوذهم الجديد لتحقيق أهداف سياسية في ملفات أخرى، خاصة مع تمكّنهم بمساعدة إيران من الحصول على صواريخ باليستية ومجنحة قادرة على تهديد الملاحة. وعلى الرغم من أن السفن العسكرية الغربية تتمتع بقدرات دفاعية جوية وصاروخية متقدمة، وتستخدمها لإسقاط صواريخ الحوثيين والطائرات المسيّرة، فإن فاعليتها تتوقف عند عدد الصواريخ الاعتراضية التي يمكنها حملها، والتحدي الآخر المتمثل في إعادة تجديد المخزونات المستنفدة.

وعلى الرغم من إجراءات الحماية الغربية، فإن الحوثيين تمكنوا من مواصلة مهاجمة السفن، بل وتوعدت الأساليب التي قاموا بها لتهديد أمن الملاحة، لذلك أسست الدول الأوروبية مهمة "أسبيدس" في 19 فبراير 2024، إذ أرسلت 3 سفن حربية أوروبية وأنظمة إنذار مبكر محمولة جواً إلى البحر الأحمر وخليج عدن والمياه المحيطة، لدعم الجهود الأمريكية لتأمين الملاحة.

على الجانب الآخر، فإن روسيا والصين لا تبديان تأييدًا للجهود الأمريكية الحالية الرامية إلى تأمين الملاحة، ليس فقط لاختلاف قراءتهما لتهديدات الحوثي وارتباطها بالحرب الجارية في غزة؛ لكن نظرًا لأن إخفاق واشنطن في تحجيم تهديدات الحوثيين يشكك في مدى فاعلية الدور الأمريكي في تأمين الملاحة، وبالتالي المظلة الأمنية الأمريكية، ومن ثم يفتح الباب أمام تعزيز دور بكين وموسكو في الشرق الأوسط، إلى جانب التسويق لمقاربتهم الدبلوماسية في المنطقة، والتي تعلي من الدبلوماسية والحوار.

ختامًا، كشفت تهديدات الحوثيين الأخيرة للملاحة في البحر الأحمر عن قدرتهم على تهديد الأمن البحري، فضلًا عن إخفاق واشنطن في وقف تهديداتهم. ونظرًا لأن واشنطن عمدت خلال الأعوام السابقة إلى انتقاد المحاولات العربية لتحجيم تهديدات الحوثيين، فمن المتوقع أن تتحاشى الدول العربية المشاركة في الجهود الأمريكية، طالما أن واشنطن لم تمارس أي ضغوط على إسرائيل لوقف هجماتها ضد قطاع غزة، أو تتبنى رؤية أوسع لكيفية التعامل مع التحديات الأمنية النابعة من اليمن، والتي من المتوقع أن تستمر حتى بعد توقف حرب غزة.

الملاحة آمنة في البحر الأحمر. ووفقًا لآراء كبرى الشركات العاملة في النقل البحري، فإن الأمن في منطقة البحر الأحمر يتدهور ولم يتحسن، بل إن إقدام الحوثيين على استغلال ورقة تهديد الملاحة البحرية مستقبلًا لتحقيق أهداف سياسية أخرى في صراعات لا ترتبط بالصراع العربي-الإسرائيلي، مثل الصراع اليمني الداخلي، أو تهديد الملاحة خدمة للمصالح الإيرانية، ليس أمرًا مستبعدًا.

تحاشي واشنطن التصعيد مع إيران:

فالساسة الأمريكية وإن سعت للتصعيد ضد مليشيات إيران في الإقليم، فإنها تتجنب الاصطدام المباشر مع طهران، وهو ما وضح في تردد واشنطن عن مهاجمة سفينة التجسس الإيرانية "إم في بهشاد" في البحر الأحمر، والتي تشتهر واشنطن في أنها تقوم بجمع معلومات استخباراتية عن سفن الشحن في البحر الأحمر وخليج عدن، فقد اكتفت واشنطن بشن هجمات إلكترونية عليها لوقف تبادل المعلومات مع الحوثيين. ويوضح ذلك أن واشنطن لا تريد حاليًا فتح جبهة جديدة ضد إيران في ظل تركيزها على الحرب الجارية بين روسيا وأوكرانيا؛ الأمر الذي يمكنه تحفيز إيران لمواصلة تهديد الملاحة في المنطقة، وهو ما يتطلب وجود إجراءات فاعلة لمواجهة مثل هذا التهديد مستقبلًا.